استراتيجية الاندماج الاقتصادي المغاربي لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية

إعداد

د/ واليي نادية

أستاذة محاضرة "أ" / كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة البويرة -

الجزائـــر

مقدمة

أفرزت التحولات والتغيرات الدولية اهتمام متزايدا من طرف الدول بالاستثمارات الأجنبية حيث لاقت منتهى الدعم والترحاب في مختلف الأقطار على غرار الدول المغاربية التي تبنت سياسة قائمة على حرية الاستثمار والانفتاح على الاقتصاد الخارجي، والذي أصبح يمثل البديل الأوحد والأمثل في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية المتسمة بالسرعة والتنافس الشديد، وهي الحتمية التي فرضت على الدول لمسايرة الركب (خاصة وأن هذه الدول كانت تعيش على فوهة بركان من جراء الأزمات الاقتصادية التي كانت تعاني منها في مطلع الثمانينات على وجه التحديد).

ففتحت أبوابها للاستثمارات الأجنبية ورأت فيه المستقبل الواعد لها، مقدمة له كافة الدعم والتحفيز عن طريق ما تضمنته نصوصها القانونية ومصادقتها على اتفاقيات دولية مشجعة للاستثمار الأجنبي نظرا لكون المستثمر الاجنبي ليس لديه الثقة في التشريعات الداخلية للدول النامية بصفة عامة، فمن أجل منح المزيد من الضمانات وتوفير الجو المناسب للاستثمار[٣١٦٠]، تبنت دول المثلث المغاربي (الجزائر، تونس، المغرب) سياسة الانفتاح السياسي و الاقتصادي، فأبرمت اتفاقية ثنائية ومتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمار، بحكم القرب الجغرافي من أوربا، تم إبرام اتفاق شراكة معها.

يأتي طرح الشراكة الأورو متوسطية في سياق التحولات العميقة التي تشهدها العلاقات الدولية القائمة على أساس التكتلات والتي تعدّ من اهم الظواهر التي شهدها العالم أواخر القرن العشرين، على غرار انشاء اتفاق التجارة الحرة لدول شمال أمريكا (النافتا)، واتحاد دول أمريكا الجنوبية (هيركوس)، ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا ... إلخ، وفي هذا السياق تم إبرام الاتفاق الأورو متوسطي وفق التصور الأوروبي واستراتيجيته نحو دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

نقتصر في دراستنا على الدول المغاربية تحديدا الجزائر، وتونس، والمغرب، حيث قاموا بإبرام اتفاق لشراكة مع الاتحاد الأوروبي بغية التسريع في الاندماج في الاقتصاد العالمي.

فهل حققت فعلا الشراكة الأورو مغاربية تطوير في اقتصاديات الدول الثلاث؟ أم أن تحقيق ذلك يحتاج إلى اندماج اقتصادي مغاربي؟

للإجابة على الاشكالية ارتأينا تقسيم المقال إلى محورين أساسين حيث نتناول في:

المبحث الأول: ابرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: الاندماج الاقتصادي المغاربي خيار استراتيجي لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

[٣١٦٠] عيبوط محند وعلي: الحماية القانونية للاستثمارات الاجنبية في الجزائر، رسالة لنيل درجة دكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق، الجزائر ٢٠٠٦، ص ٥١.

المبحث الأول: إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

يشهد العالم مرحلة تاريخية هامة تميزها تحولات وتغيرات ومستجدات سريعة ومتلاحقة على مختلف الأصعدة والمستويات وقد أحدثت انقلابا في مفهوم موازين القوى حيث أصبحت تعتمد أساسا على القوى الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، وتحرير التجارة العالمية ووجود شراكة لتعميق الاندماج والتكامل التجاري والاقتصادي في مناطق كثيرة من العالم.

كما حدثت تغيرات في مناخ الاستثمار الدولي، فتحولت العلاقات الدولية من الصراع والقيود إلى التعاون والمشاركة، فتحركت الدول إلى طرح مبادرات الشراكة سواء بشكل فرادي، أو تحت غطاء اتحادات، حيث اعتبرتها العديد من المؤسسات الاقتصادية آلية ناجعة، للتوسع والنمو والحفاظ على مكانتها، في ضل تزايد حدة التنافس.

جاء إعلان برشلونة لسنة ١٩٩٥ من هذا المنطلق، الذي يعد نقطة ارتكاز للشراكة الأوروبية المتوسطة ورغم انقضاء سنوات عن الإعلان ومع ذلك بقي الجدل قائما على موضوع الشراكة وما يمكن لها أن تقدمه للدول المغاربية التي وقعت فرادى اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي ولأجل ذلك لزاما علينا التوقف من خلال هذا الفرع لدراسة مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية (أولا) أما النقطة الموالية فسنقوم بتخصيصها لدراسة اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية و المغربية في شقها الاقتصادي (ثانيا) أما (ثالثا) تأثير اتفاق الشراكة على حجم الاستثمار.

المطلب الأول : مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

تداول استعمال مصطلح الشراكة بين أوربا ودول الجنوب المتوسط، وهو مفهوم جديد يعكس التغيير الجذري في طبيعة العلاقات بين الطرفين فبعد أن سادت مفاهيم أخرى كالتعاون أو التنسيق بدأت أوربا تشيع استعمال هذا المصطلح أو المفهوم الجديد، وهو في حقيقة الأمر يستشف منه أكثر من دلالة، من تغير في نظرة الشمال لدول الجنوب المتوسطي خاصة مع المنافسة الشرسة بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية وعلى المنطقة المغاربية بوجه خاص والمحددة بالجزائر وتونس والمغرب ومصر، ذلك أن أوروبا استبعدت ليبيا وموريتانيا من منطقة المغرب العربي الكبير.

إن التوقيع و المصادقة على اتفاق الشراكة لم يأت صدفة بل مر بعدة مراحل إلى أن تجسدت في صورتها الحالية (الفرع الأول) أما النقطة الموالية سنقوم بتخصيصها– لتحليل مضمون الاتفاقية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مسار التوقيع

بعد إعلان برشلونة دخلت الدول المغاربة في إجراء مفاوضات مع الاتحاد الأوربي فكانت تونس السباقة لتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي سنة ١٩٩٥ ثم تلتها بعد ذلك المغرب سنة ١٩٩٨ أما الجزائر فبعد ٢١ جولة من المفاوضات تم إبرام اتفاقية بينها وبين الاتحاد الأوربي والتي تم التوقيع عليها في ٢٠٠١/١٢/١٩ هاته الاتفاقية التي حددت إطار العلاقات التجارية بين الطرفين[٣١٦١]، والتي جاءت تتويجا لمسار شاق من التشاور والتفاوض بدءا من سنة ١٩٩٣، إذ اقترحت اللجنة الأوربية على الجزائر خلال السداسي الأول لسنة ١٩٩٣، الخطوط العريضة لمفاوضات اتفاق من نوع جديد بغية تعديل اتفاق ١٩٧٦، المبرم بين المجموعة الأوربية للفحم والصلب والجزائر، وبعد مرور جولات من التشاور والمناقشات تبني الاتحاد الأوربي سنة ١٩٩٦ مبدأ التفاوض من أجل إبرام الاتفاق والذي وقعت عليه الجزائر سنة ٢٠٠١ ولم تصادق عليه إلى غاية سنة ٢٠٠٥.[٣١٦٢]

الفرع الثاني : تحليل مضمون الاتفاقية

يهدف الاتفاق الأوربي المغاربي، إلى خلق مناخ جديد أمام القطاع الاقتصادي بإخراجه من إطار الحماية التقليدية وإدخاله في مجال التنافسي الحر، الأمر الذي يضعه في موقف التحدي واقتناص الفرص للاستفادة من مكاسب المنافسة الحرة لتهيئة الدخول في الأسواق العالمية، والاندماج فيها فيما بعد، و الأمر الذي شجع الجزائر في دخول مفاوضات كانت شاقة و أخذت مسارا طويلا إلى أن صادقت الجزائر على الاتفاق في ٢٧ أفريل ٢٠٠٥ بموجب مرسوم رئاسي رقم ٠٥-١٥٩ حيث احتوى الاتفاق على ٨ محاور موزعة على ١١٠ مادة حيث تطرق إلى معظم الجوانب والقطاعات السياسية والاجتماعية والأمنية عن طريق

إرساء السبل لإقامة حوار سياسي بنّاء وهو ما جاء في المواد ٣. ٤. ٥.[٣١٦٣]

أما الجانب الثاني فيتمثل في تكريس حرية نقل البضائع، عن طريق السعي إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية وذلك بإقامة منطقة للتبادل الحر، وإرساء قاعدة التعاون

[٣١٦١] Kheladi Mokhtar Et Boughi De Rachid, Les accords d'association ALGERIE-EU: une synthèse : un colloque international sur le thème « Les Effets Et l'impact De La Convention De Partenariat Sur L'économie Algérienne » du ١٣ et ١٤ nov ٢٠٠٦ ; Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, université Farhet ABBAS, Sétif.

[٣١٦٢] مرسوم رئاسي رقم ٠٥–١٥٩المؤرخ في ٢٧أفريل ٢٠٠٥ يتضمن التصديق على الاتفاق الأوربي المتوسطي لتأسيس شراكة بين ج.ج والاتحاد الأوربي ج.ر عدد ٣١ ، الصادر في أكتوبر ٢٠٠٥.

[٣١٦٣] أنظر المواد ٣. ٤. ٥ من الاتفاق مرسوم رئاسي رقم ٠٥–١٥٩، مرجع سابق.

الاقتصادي[٣١٦٤] وذلك من خلال فترة انتقالية تم تحديدها لمدة ١٢ سنة بدأ سريان أجلها من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي إلى غاية ٢٠١٧ وهذا طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة[٣١٦٥]، وهو ما تم النص عليه بموجب المادة ٠٦ من الاتفاقية، وتم تحديد هذه المدة للتخفيض التدريجي للتعريفية الجمركية تمهيدا لإقامة منطقة تبادل الحر، بهدف تمكين الجزائر من حماية بعض منتجاتها[٣١٦٦]، وإجراء تعديلات وإصلاحات ضرورية لمواجهة التغيرات المستحدث، بإلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الأوروبية يعني من أن الخزينة العمومية الجزائرية ستخسر مبالغ ضخمة كانت تستخلصها من الصادرات الأجنبية في شكل واردات الآتية إلى الجزائر.

لكن الأمر لا يبشر بالطمأنينة نتيجة غياب إصلاحات هيكلية دقيقة لمواجهة إغراق السوق بالمنتجات الأجنبية دون رسوم جمركية ثم أن المنتجات الجزائرية عاجزة عن منافسة نظيرتها الأوربية أما المنتوجات الفلاحية والزراعية والصيد البحري، التي تطرقت إليها الاتفاقية بموجب المواد من ١٢ إلى ١٦ حيث نصت الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية[٣١٦٧] فإن أوربا مطمئنة ويمكن لها الاطمئنان أكثر فالمنتوجات الجزائرية الفلاحية أقل أهمية من تصدير المتوجات الصناعية الموجهة نحو أوربا .

أن السوق الجزائرية لم يصل حتى إلى تغطية احتياجاته الأساسية وخاصة في مجال الصيد البحري رغم امتلاك الجزائر لشريط ساحلي ١٢٠٠ كلم لكن متأخر جدا على نظيره المغربي الذي قطع أشواط ضخمة في هذا المجال ،وهذا رغم ما تبذله الجزائر من مجهودات كبيرة ودعم لا مشروط لكن غياب الرقابة والفساد الإداري أخر الجزائر في هذا المجال لذا يتوجب إدخال إصلاحات دقيقة لهذا القطاع مع فرض رقابة حادة

من اجل الوصول إلى نتائج ملموسة تكون في مستوى المبالغ الخيالية التي ضخت لهذا القطاع.

وبالرجوع إلى أحكام اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوربي فبموجب المواد من ٢٥ إلى ٩٧ فحددت المنتجات التي تكون معفاة من الحقوق الجمركية سواء كان منشأها الجزائر أو إحدى

[٣١٦٤] زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول ٢٠٠٥. ص ٥٥.

[٣١٦٥] CHERIKHAKID ANNOUAR Et M SADIDI TARIK, partenariat EURO Méditerranéen et développement de le PME-PMI en Algérie,. Un colloque international université farhat ABBAS op cit p ٠٢

[٣١٦٦] BERKENNIGHE Othman, la coopération entre l'union européenne et l'Algérie, l'accord d'association O.P.U ٢٠٠٦, p.١٤٧.

[٣١٦٧] عمورة جمال، مضمون اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوربي بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية الإلكترونية الموقع:www.ulum.net

دول الاتحاد الأوربي حيث نصت المادة ٨ من الاتفاقية على أن تستورد المنتجات ذات المنشأ الجزائري في المجموعة معفاة من الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل.

الصنف الأول: من المنتجات في الملحق ٢ فإن الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المتكافئ المطبقة تلغى عند بدء سريان الاتفاق .[٣١٦٨]

الصنف الثاني: من المنتجات ويشمل قائمة المنتجات الواردة في الملحق ٣ تلغى الحقوق الجمركية تدريجيا تبعا للمادة ٢/٩ من المرسوم.

الصنف الثالث: ويشمل المنتجات غير الواردة في الملحقين ٢ و٣ تلغى الحقوق الجمركية تدريجيا حسب الرزنامة الواردة في المادة ٣/٩ من المرسوم.

كما تعهد الطرفان بموجب اتفاق الشراكة على تعزيز تعاونها الاقتصادي الذي يهدف إلى تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، والتعاون على وضع مناخ مناسب وملائم لتدفق الاستثمارات الأجنبية.

أما فيما يخص النفط فإن أوربا أعفت كل المنتجات من الحقوق الجمركية ما عدا البترولية وبعض المنتوجات الغذائية على الرغم من صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوربية أغلبها محروقات[٣١٦٩]، وهنا يطرح التناقض في مبدأ التبادل الحر من جهة الدعوى إلى إنشاء منطقة حرة من الضفة الجنوبية في حين أوربا تضع إجراءات حمائية ضد الواردات الجنوبية.

المطلب الثاني : اتفاقية الشراكة الأوربية التونسية والمغربية في شقها الاقتصادي

وقع الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة الأورو متوسطية اتفاقيات مع كل من تونس والمغرب واللتان تعتبران نسخة طبق الأصل فيما يخص الموضوعات التي تم تناولها أو من حيث نصوص المواد المعالجة

وتتلخص أهم جوانب ملامح الاتفاقيتين في جانبها الاقتصادي فيما يلي:

- حرية تنقل السلع الصناعية فيما بين الأطراف المشاركة.

[٣١٦٨] أنظر المادة ١/٩ من الاتفاقية.

[٣١٦٩] CHIKH Belgacem Khalifa: l'accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne et ses conséquences sur son adhésion a l'OMC, REVUE Algérienne – N° ٠٣, ٢٠٠٧, p ٧٦.

- إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام الواردات من الاتحاد الأوربي والبدء في إلغاء الحواجز غير الجمركية بمجرد بدء تطبيق الاتفاقيات والحواجز الجمركية في ظرف ١٢ عام وهي نفس المدة المتفق عليها مع الجزائر.[٣١٧٠]

- للمستثمرين من الدول المشاركة الحق في تأسيس مشروعاتهم في دول بعضهم البعض إلى جانب تشجيع الاستثمار في هاتين الدولتين وعلى هذا الأساس وصلت نسبة استثمار الاتحاد الأوربي في المغرب سنة ٢٠٠١ إلى ٧٣%، أما تونس ٦٥% أما الجزائر فلم تتعد نسبة ٣٥%، غير أن مجموع الاستثمارات المباشرة الأجنبية التي استقطبتها دول المغاربية لم تتعدى ٨ مليار$ [٣١٧١]، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع ما تستثمره في دول أوربا الشرقية خاصة، ثم أنها تستثمر في قطاعات اقتصادية محددة هامش الربح فيها جد عالي كقطاع الطاقة، الاتصالات، الإسمنت، الفنادق وبيع رخص الهاتف النقال.

- سطر الاتفاق التونسي الأوربي في المادة ٨ منه فرض أي رسوم جمركية أو رسوم ذات أثر مماثل على التجارة بين تونس والاتحاد الأوربي.

- إجراء تعديلات على الإطار التنظيمي في كل من تونس والمغرب ليقترب من ذلك المعمول به في أوربا في معاملات المنافسة والمنتوجات الحكومية والمعايير الفنية.

- تعزيز التعاون المالي والتقني بين الأطراف، حيث التزم في هذا الصدد الاتحاد الأوربي بتقديم مساعدات مالية للدول المغاربية من أجل إعادة تأهيل هياكلها الاقتصادية، والعمل على التخفيف من الآثار الجانبية المترتبة عن الانتفاخ التدريجي، وتتمثل هذه المساعدات الأوربية في تقديم دعم مالي، في إطار برنامج MEDA بهدف مصاحبة تحرير المبادلات التجارية خصوصا ما تعلق منها بالمنتجات الصناعية[٣١٧٢]، غير أن حجم المساعدات المالية كان محل تذمر الدول الجنوبية خاصة الجزائر الذي رأت فيه أنه لا يتناسب تمامًا مع برنامج الإصلاحات الجذرية التي يستوجب عليها القيام بها لتخفيف من الضغوطات الحاصلة من جراء الانتفاخ على التبادلات التجارية.

- القضاء التدريجي على الممارسات التي تشوه التجارة بين الأطراف مثل الاحتكارات والدعم الحكومي أو مختلف الامتيازات الممنوحة للمؤسسات العامة.

- تشجيع التكامل الإقليمي بين دول المغرب العربي، وهو نفس المنحى الذي ذهبت إليه الاتفاقية الجزائرية الأوربية بموجب المادة ٥٠، نتيجة إدراك أوربا أن تحقيق التنمية والاستقرار في المنطقة لا يكتب له النجاح إلا في وجود تعاون واشتراك بين دول المنطقة ككل.

[٣١٧٠] () BELMEKADEM M.CT W. Halim et SARIZ, Les déterminants de l'investissement direct étranger : étude théorique et analyse empririque , mémoire présenté en vrie de l'obtention du diplôme de magistère en science de gestion Ecole supérieure de commerce d'Alger .٢٠٠٣.p ١٢٠

[٣١٧١] أنور الدين لوكران، الشراكة الأورومتوسطية بعد ١٠سنوات، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام جامعة محمد الخامس، المغرب سنة ٢٠٠٦، ص ١٠٠.

[٣١٧٢] Belmakadem. M et W. Halim et Sari , Op Cit, p ٤.

- لدخول المحدد للسلع الزراعية التونسية والمغربية للاتحاد الأوربي، كما أنها تتعرض لمنافسة شرسة مع دول أوربا الشرقية، كما استبعدت الاتفاقيتين المنتجات الزراعية مع العلم أن هذه المنتجات تمثل أهم صادرات الدولتين.[٣١٧٣]

والملاحظ أن كل من تونس والمغرب لمواجهة تحرير الإيرادات الصناعية من الاتحاد الأوربي، يستوجب إجراء عمليات لإعادة الهيكلة للقطاع الصناعي ليتماشى مع التطورات التكنولوجيا الضخمة تلك الموجودة في أوربا وهو الأمر الذي يتطلب إمكانيات مالية ضخمة، وإرادة معنوية عالية لمواجهة كافة التحديات والصعوبات التي تعترض وتعرقل إعادة الهيكلة، خاصة وأن الاتفاقيتين قد نصت على إنشاء منطقة لتبادل الحر بإلغاء الحقوق الجمركية أو أي رسوم جمركية أو رسوم ذات أثر مماثل على تجارة السلع الصناعية بين دول الاتحاد الأوربي وتونس والمغرب ما عدا النسيج والملابس كما قررت الاتفاقيات إعفاء واردات الاتحاد الأوربي ذات المنشأ الخاص بدون اتفاقية الشراكة من الرسوم الجمركية أو أي رسم مماثل الأثر وبصفة تدريجية بمجرد سريان تنفيذ الاتفاقية.[٣١٧٤]

وفيما يخص السلع الزراعية والتي تعتمد عليها كل من تونس والمغرب شكل كبير فإن الاتفاقيات بقيت نوعًا ما متشددة إذا اتفقت الأطراف على التحرير التدريجي للتجارة المتبادلة بينهما، وتخضع المنتجات الزراعية والسمكية التونسية والمغربية إلى رسوم جمركية ورقابة شديدة أثناء انتقالها إلى الاتحاد الأوربي[٣١٧٥]، في حين في المقابل تخضع المنتجات الأوربية أثناء انتقالها إلى الاتحاد الأوربي إلى إجراءات أخف وتسهيلات أبسط للمنتجات الزراعية المصدرة من أوربا إلى كل من تونس والمغرب، فعلى الرغم من الدعوى إلى إنشاء منطقة التبادل الحر إلا أن سياسة الكيل بمكيالين فرضت منطقة بإقصاء المنتجة الفلاحية منطقة

التبادل الحر، ولأجل ذلك بقيت العديد من النقاط الحساسة والملفات المعقدة موضوع خلاف دائم.[٣١٧٦]

إن الملاحظة الرئيسية للاتفاقيتين المبرمتين مع كل من تونس والمغرب تشابههما إلى حد كبير والنقطة الرئيسية، أن المنتجات الزراعية والتي تمثل أهم صادرات المغرب وتونس على حد سواء تم استبعادها في إطار الاتفاقيتين معا، وتتمثل أهم النقاط فيما يلي:

[٣١٧٣] إسماعيل شعيبان، محتوى الشراكة الأورو عربية، تحليل اتفاقيات تونس و المغرب وآفاق الشراكة الأورو جزائرية، ملف الملقى المؤرخ في ٠٦ جوان ٢٠٠١، بجاية، ص ٦٤.

[٣١٧٤] نص الاتفاقية الأوربية المغربية من الموقع الالكتروني: www.maroc.ma

[٣١٧٥] إسماعيل شعيبان، مرجع نفسه، ص ٦٤.

[٣١٧٦] مصطفى التحضيتي، الشراكة الأورو متوسطية، المغرب، الجزائر، تونس، نموذجا عن الموقع الالكتروني: www.ulum.net

١. إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام الواردات من الاتحاد الأوربي بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

٢. حرية التبادل لمعظم السلع الصناعية بين الاتحاد وتونس والمغرب.

٣. إجراء تعديلات قانونية وجعلها تتماشى مع الوضع الجديد.

٤. تدعيم التعاون المالي والفني.

٥. تقليص احتكار الدول والدعم الحكومي للقطاع العام.

٦. تشجيع التبادل والشراكة في المجال الثقافي والسياسي والاجتماعي.

بعد استعراضنا مختلف البنود التي احتوتها اتفاقيات الشراكة الثلاث يستوقفنا لنوضح نقاط هامة لا يمكننا المرور عليها مرور الكرام دون التطرق إليها، إن الشراكة الأوربية المغاربية تميزت بالتعاون الشامل الذي مس وغطى كل الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والمالية والإنسانية لكن قراءة بين السطور تضعنا أمام مفارقات عديدة:

- إن هذه الشراكة قائمة بين اتحاد دستوري وبين دول مغاربية متفرقة أي أن الاتحاد الأوربي يتعامل بصفة الاتحاد كمركز قوة من جهة وبصفة انحرافيه منعزلة مع كل دولة على حدى من جهة ثانية، مما يضفي على هذه العقود نوعًا من الضعف فشتان بين الطرفين في موازين القوى.

- إن استراتيجية الاتحاد الأوربي في بناء الشراكة الأورو جزائرية تختلف عن اتفاق الشراكة المبرم بين المجموعة الأوربية وكل من تونس والمغرب، ويرجع ذلك كون الجزائر تنفرد ما بين دول المغرب العربي باعتمادها شبه كلي على المحروقات وهي نقطة تحتسب على الجزائر لها وعليها في نفس الوقت.

ثم إن هذه الشراكة أبرمت ما بين اتحاد متطور تكنولوجيا وفنيا وماليا وما بين دول مغاربية متخلفة ونامية، الأمر الذي يعكس وجود فارق كبير في مستوى التنمية مما يجعل مستوى الدول النامية في منافسة الدول الأوربية أمر صعب المنال، خاصة وأنها تعتمد على اقتصاديات تقليدية تعتمد أساسا على تصدير المواد الأولية التي تمتع بها خام إلى أوربا أو تصدرها نصف مصنعة في حين الصادرات الأوربية تمتاز بالجودة والنوعية الرفيعة.

المطلب الثالث :تأثير اتفاق الشراكة في جذب الاستثمار الأجنبي

ركزت الدول المغاربية الثلاث على الاستثمار كعامل رئيسي ومحوري للتعاون مع الاتحاد الأوربي وإقامة شراكة ناجحة، وتبعا لذلك أجريت تغيرات عميقة على المنظومة القانونية لتكييف المؤسسات الاقتصادية والبنوك مع متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما أدخلت تعديلات هيكلية

تسمح بانفتاح واسع على القطاع الخاص الوصي الأجنبي في إطار الإصلاحات الشاملة إلى جانب تطبيق برنامج الخوصصة فهي أحسن وسيلة لتمرير صورة التفتح للدولة.[٣١٧٧]

طمأنت أوربا الدول الثلاث، أن الآثار السلبية لاتفاق الشراكة بتسجيل خسارة نتيجة التفكيك الأولي للنظام الجمركي، سيمحوه التدفق الهائل للاستثمارات الأجنبية في المنطقة وبالتالي تحقيق انعكاس ايجابي لاتفاق الشراكة ويختلف حجم استقطاب الاستثمارات من دولة لأخرى.

فتونس مثلا تحولت في السنوات الأخيرة إلى فضاء استثماري هام استقطب اهتمام المستثمرين الأجانب، والذي نتج عنه ارتفاع هائل في عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في تونس، تماشيا مع الإصلاحات الهيكلية التي اعتمدتها تونس على منظومتها الاقتصادية للدخول في فضاءات التحرر الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، وقد كان لاتفاقية الشراكة التونسية الأوربية أثره الطيب على استقطاب الاستثمار الأجنبي، من خلال الاهتمام الذي أثاره لدى المستثمرين الأجانب والإمكانيات الجديدة التي يفتحها هذا الاتفاق لتسويق السلع المنتجة بتونس للسوق الأوربية[٣١٧٨]، مستفيدة من نظام التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية أو أي رسم مماثل طبقا لقاعدة المعاملة بالمثل.

على الرغم من هذه النظرة التفاؤلية لحجم الاستثمارات في تونس تقل بكثير عن تلك الموجهة إلى ماليزيا مثلا، ثم أن أوربا توجه مبالغ ضخمة إلى أوربا الشرقية ولم تستثمر في الدول المغاربية إلا الفتات بالمقارنة مع ما تستثمره خارج المنطقة، على الرغم من وعيّها وإدراكها الكبير أنها عندما تستثمر الأورو في أوربا الشرقية مثلا ستجني الأورو أما عندما تستثمر الأورو في المنطقة المغاربية ستجني الأورو وأمنها معه، لأنها هناك ستوفر مناصب شغل لید عاملة لا ترغب في هجرانها لأروبا، وتريد بقاءها بأي شكل من الأشكال في دولتها الأصلية وهي لأجل ذلك تخصص مبالغ ضخمة، خاصة مع انتشار موجة الهجرة غير الشرعية.

هذا فيما يخص تأثير اتفاق الشراكة على تونس في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي، أما المغرب فقد تمكن من توفير الأرضية الملائمة لجذب الرساميل الأجنبية، بتوفير نظام بنكي متطور ولإنشاء بورصة للقيم، إلى جانب وجود نظام جبائي محفز ونتيجة لهذه الظروف أهلت المغرب لاحتلال صدارة الدول المغاربية باستحواذها على نسبة ٦٩.٣% من الاستثمارات الموجهة إلى منطقة المغرب الكبير،

[٣١٧٧] Sofiane Toumi, déterminants et facteurs d'attractivité des investissements directs étrangers étude appliquée a la Tunisie, thèse pour le doctorats sciences économiques, université paris II, ٢٠٠٦, P ٢١٧.

[٣١٧٨] فطيمة حفيظ، واقع الاستثمار الاجنبي في دول المغرب العربي في ضل المتغيرات العالمية عن الموقع الالكتروني لمجلة العلوم الإنسانية:www.ulum.net

وخير دليل على ذلك هو تحويل الديون الفرنسية إلى استثمارات عن طريق تحويل المديونية إلى مساهمات في شركات مغاربية.[٣١٧٩]

أما فيما يخص الجزائر فرغم ما تبذله من إصلاحات جذرية وعلى جميع المستويات إلا أن نظرة الاتحاد الأوربي للمناخ الجزائري لم يتغير وبقي مقتصرا على قطاعات محددة استراتيجية والمتمثلة في قطاع الطاقة الذي أخذ حصة الأسد، فرغم وصف صندوق النقد الدولي مناخ الاستثمار في الجزائر بالمتطور في الاتجاه الايجابي[٣١٨٠]، وأن الاقتصاد خرج من مرحلة التدهور إلى جانب مرحلة النمو.

إن اتفاق الشراكة الأورو مغاربي أدخل الدول الثلاث في منافسة قوية بينهما تتركز أساسا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب المنافسة الشرسة التي ستواجههم من شرق أوربا الحاضية بدعم الاتحاد الأوربي.

إن هذا التنافس من شأنه خلق جوّ ومناخ ملائم للاستثمار يختلف من دولة لأخرى ومن ثمة سيكون هناك رابح وأخر خاسر وبعبارة أخرى على كل دولة بذل كل ما في وسعها من جهد لإقناع الأوربيين بقابليتها للاستثمار دون غيرها ومع على هؤلاء إلا اختيار ما يناسبهم[٣١٨١]، فالحصول على الاستثمارات الأجنبية له علاقة وثيقة بحجم الجهد المبذول من كل دولة عن طريق تسويتها ميزانها وخصوصياتها، ويشترط لنجاح ذلك أن تكون الدولة مؤهلة للحصول على تلك الاستثمارات ثم أن تحقيق المكاسب يرتبط بنوعية الاستثمار المستقطب ومدى انسجامه مع حاجة الاقتصاد الوطني، كما هناك حالة طردية في هذه المعادلة تتمثل في ضرورة الاستفادة بالقدر الممكن من الرساميل المغاربية للاستثمار في المنطقة حتى لا تهرب إلى أوربا كغيرها من الأموال العربية المكدسة هناك، خاصة مع توافر كل ظروف الاستقرار والنجاح، رغم مرور حقبة هامة من الزمن من دخول اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فلم يتغير شيء بالنسبة للدول الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) فقبل ابرام اتفاق الشراكة كنا دول مستوردة، وبعد مرور سنوات طويلة مازلنا كذلك، فبات اليوم أكثر من ضرورة لحتمية الاندماج الاقتصادي للدول الثلاث لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

[٣١٧٩] فطيمة حفيظ، أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مرجع سابق، ص ٠٥.

[٣١٨٠] كريمة .ب، ورشيد لمواري، أفاق واعدة للتعاون الجزائري الأوربي، مجلة مجلس الأمة، العدد ٢٤/ جانفي/ فيفري ٢٠٠٦، ص ٢٥.

[٣١٨١] أحمد فراس العوران، الشراكة الأورو جزائرية المتوسطية من خلال اتفاقية الشراكة الاوروبية الأردنية، مجلة جامعة دمشق المجلد الثامن عشرن العدد الأول ٢٠٠٢، ص ١٩٤.

المبحث الثاني: الاندماج الاقتصادي المغاربي خيار استراتيجي لمواجهات التحديات الاقتصادية

إن التسمية التي كانت تستند إلى المغرب العربي أو المغرب الكبير هي المغرب باختصار وهو مصطلح لغوي قصد به كتاب العرب وغيرهم الأصل الذي يحدد مغرب الشمس، أما المفهوم التقليدي لكلمة المغرب، فيشمل فقط المغرب، الجزائر وتونس، وذلك لتشابه هذه الأقطار في عدة تسميات طبيعية مشتركة وتاريخ مشترك تمنح هذه المجموعة وحدة موضوعية، لا تشاركها فيها موريتانيا أو ليبيا بصورة هامشية.

فالمغرب الكبير متسع جغرافيا، متصل المفاصل متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية، متباين الموارد والمنابع الطبيعية ومتقارب الملامح البشرية، تتربع الجزائر على مساحة قدرها ٢.٣٨١.٧٤١ كلم٢ تمتد على شريط ساحلي يزيد عن ١٢٠٠كلم٢ تزخر بثروات طبيعية هامة على رأسها البترول والغاز الطبيعي، أما تونس فتشغل مساحتها قدرها ١٦٤.١٥٠كلم٢ تقع شرق الجزائر، وتطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا وشرقا، وهذا ما يجعلها قطب سياحي هام، أما المملكة المغربية فتشغل مساحته ٧٠٣.٠٣٠ كلم٢ تقع في الجهة الشمالية الغربية من القارة الإفريقية، يمثل النفط المغاربي حوالي ٨% من الاحتياط العالمي، ويمثل الغاز ٥٦% والفوسفات ٣٦% والفحم الحجري ١٨%.[٣١٨٢]

نظرا لهذا الموقع الهام جعل من منطقة المغرب الكبير إحدى الساحات الدولية الأساسية، التي يجري عليها اختبار الرهانات الاستراتيجية العالمية المقبلة، وأبلغ مثال على أهمية الموقع الذي يكتسبه ما قاله مسؤول أمريكي حول الشؤون الإفريقية عن المغرب العربي (هو بمثابة عجلة ذات اتجاهين فاتجاه الشمال

فرنسا وأروبا وباتجاه الشرق نحو العالم العربي وباتجاه الجنوب نحو إفريقيا وباتجاه الغرب نحونا).[٣١٨٣]

وفي هذا السياق سنتناول (المطلب الأول) الاتحاد المغاربي خيار استراتيجي للاندماج، أما (المطلب الثاني) سنخصصها لدراسة حتمية التكامل الاقتصادي المغاربي.

المطلب الأول: الاتحاد المغاربي خيار استراتيجي للاندماج

إن فكرة الوحدة المغاربية لم تكن وليدة الصدفة، بل لها أبعاد تاريخية في الحقبة الاستعمارية، حيث تبنت حركة نجم شمال إفريقيا بزعامة الجزائري مصالي الحاج هذه الفكرة حيث دعت إلى إقامة جبهة مناهضة للاستعمار الفرنسي والدفاع عن مسلمي شمال إفريقيا، وسرعان ما تبنت الحركات التحررية

[٣١٨٢] ميلاد مفتاح الحاركي، الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن الحادي والعشرين، مجلة المستقبل العربي، العدد١٨٧ سبتمبر ١٩٩٤، ص٤٨.

[٣١٨٣] David Newsoh : Les Americana et Maghreb " Lmalif" .N° ٤٧.Avril.١٩٧١ P١٥.

في الدول المجاورة الفكرة، وضلت أملا يراودها إلى أن عقدت أول مؤتمر لها بالقاهرة سنة ١٩٤٨[٣١٨٤]، تلها بعد ذلك مؤتمر طنجة سنة ١٩٥٨، وبعد استقلال الجزائر كان بناء المشروع المغاربي في قلب المفاوضات بين الدول الثلاث، وتم التوقيع على اتفاقيات تعاون، غير أن الاتفاقيات لم تتجسد على أرض الواقع، وبقي الاتحاد إطار نظري نتيجة الصراع بين الحكومات على زعامته إلا أن انفجار الأزمات الاقتصادية في نهاية الثمانينات سارعت بالدول المغاربية لإقامة التعاون في المشاريع الاقتصادية، حيث جرى لقاء قمة بين رؤساء الدول المغاربية لإذابة الجليد، حيث شهدت هذه الفترة حركة دبلوماسية غير عادية، توجت بقمة زرالدة سنة ١٩٨٨، وإنشاء اتحاد المغرب العربي سنة ١٩٨٩، بإعلان مراكش[٣١٨٥]، وهذا من أجل التفصيل أكثر نخصص (*) لدراسة أهداف الاتحاد.

الفرع الأول : أهداف الاتحاد المغاربي: تشكل التكتلات في وقتنا الحالي السمة الغالبة في مختلف أقطار العالم سواء كانت عالمية أو إقليمية أو جهوية، كالاتحاد الأوربي، ومجلس التعاون الخليج العربي، وكذا تكتل نافتا...الخ، ونظرا للمرحلة الحاسمة التي عاشتها دول منطقة المغرب الكبير في بداية التسعينات فرضت عليهم إيجاد صيغ للتعاون فيما بينها تحت غطاء اتحاد مغاربي الذي يعد حتمية أملتها الظروف المشابهة التي مرت بها دول المنطقة، فقد خاضت نضال طويل من أجل الحرية والتحرر من الاستعمار.

واستمر بعد الاستقلال بحثا وسعيا للرقي والكرامة، فتم بعث الاتحاد الذي يعد عنصرا هاما في مسيرة تحقيق الوحدة الاقتصادية والمساهمة في إرساء علاقات دولية واعدة مسطرين له أهداف تمهيدا لتحقيق الوحدة، حيث تم إبرام معاهدة[٣١٨٦] تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية في ١٩٨٩/٠٢/١٧، من طرف ليبيا، الجزائر، تونس، والمغرب، وموريتانيا، وبذلك تم الإعلان عن ميلاد منظمة إقليمية، تجمع الدول المغاربية مع إمكانية فتح باب العضوية للدول الأخرى بموافقة الدول الأعضاء المؤسسين وعلى غرار مختلف المنظمات الإقليمية التي تضع في ديباجتها الأهداف المستوحاة من إنشائها، فإن ديباجة المعاهدة قد حددت الأهداف التي سطرها قادة الدول المغاربية .

جاء إنشاء هذا الاتحاد في ظرف يوصف بالحساس وفي مرحلة تاريخية هامة، بانهيار المعسكر الشرقي واللجوء معظم دول العالم إلى التكتلات الكبرى أو إنشاء تكتلات جهوية أو إقليمية فيما بينها لمواجهة التحديات التي يواجهها، خاصة بعد بروز الولايات المتحدة الأمريكية وفق تصورها وأهدافها عن الكيفية التي يستوجب إقامة العلاقات الدولية في ضلها، وبإنشاء الاتحاد المغاربي وضعت سطور عريضة شكلت أهداف يستوجب تحقيقها، حيث تبنى الاتحاد استراتيجية مغاربية للتنمية التي وضعت الركائز لتكامل

[٣١٨٤] توفيق مديني، المغرب العربي و مأزق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، دار لبنان للطباعة و النشر بيروت سنة ٢٠٠٤، ص ٨٩.

[٣١٨٥] إدريس ولد قابلية: المسار المغاربي ينتظر التفعيل عن الموقع الإلكتروني: htpp ://www.hewar.org/detd

[٣١٨٦] مرسوم رئاسي رقم ٥٤ – ٨٩ مؤرخ في ١٩٨٩، المتضمن المصادقة على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي الموقعة في مراكش في ٠٧ فبراير سنة ١٩٨٩، ج، ر، عدد ١٨ الصادر سنة ١٩٨٩.

جهوي بإرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي ومواجهة التحديات المقبلة التي تفرضها المتغيرات الدولية القائمة على أساس المنافسة[٣١٨٧] ولأجل ذلك تبنى الاتحاد لتحقيق التكامل استراتيجية تمر بثلاث مراحل متتالية:

ـالمرحلة الأول: حددت الفترة الزمنية لها من سنة ١٩٩٢ إلى غاية ١٩٩٥، وفيها تم تأسيس منطقة تبادل حر من خلال الإعفاء من الحقوق الجمركية والإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية.

ـ**المرحلة الثانية:** ١٩٩٦ ـ ١٩٩٩، وفي هذه الفترة يتم إنشاء اتحاد جمركي يهدف إلى وضع تعريفة مشتركة خارجية تسمح بحماية المنتجات من السوق الخارجية، وقد حضرت اللجنة الاقتصادية المغاربية المشروع الإطار المتضمن الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل، الإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفية ووضع سياسة مشتركة للتجارة الخارجية والانضمام إلى لائحة تعريفية.[٣١٨٨]

ـ**المرحلة الثالثة**: ابتداءً من سنة ٢٠٠٠، وفي هذه المرحلة تم إنشاء اتحاد اقتصادي مغاربي، كآخر مرحلة لتحقيق الاندماج الاقتصادي المغاربي، حيث تم تجسيد مخطط لتحقيق الاتحاد عن طريق توحيد وتجانس اقتصادي وبرامج تنمية للدول الأعضاء، كما يهدف الاتحاد إلى تمتين أواصر الأخوة التي تجمع بين شعوب المنطقة، إلى جانب تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية من خلال كافة الوسائل بما فيها إنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية[٣١٨٩]، كما يهدف الاتحاد إلى العمل التدريجي على تحقيق تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء.

لأجل تحقيق الأهداف المعلنة من طرف الاتحاد المغاربي تم إبرام اتفاقيات من أجل تشجيع وتنسيق التعاون المشترك بين الدول الاتحاد كاتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي[٣١٩٠]، ومعاهدة متعلقة بتبادل المنتجات الفلاحية إلى جانب المعاهدة المتعلقة بالأوجه التجارية والتعريفية، التي أبرمت في ١٠ مارس ١٩٩١ والتي ركزت على ما يلي:

- إعفاء المنتجات المتبادلة ذات المصدر والمنشأ المحلي من الحقوق الجمركية، الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة عند الاستيراد.

[٣١٨٧] عبد العزيز شرابي: فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ضل التحولات العالمية الراهنة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٠، سنة ١٩٩٨، ص ٣٣.

[٣١٨٨] محمود عباس محرزي: التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منظمة المغرب العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ٠٢، ماي ٢٠٠٥، ص ١٧.

[٣١٨٩] عادل عبد الرزاق: المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (نيباد) بين النظرية والتطبيق الهيئة المصرية للكتاب مصر، ٢٠٠٦، ص ٢٦٥.

[٣١٩٠] مرسوم رئاسي ٩٠ ـ ٤٢٠ يتضمن المصادقة على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي ج،ر، عدد ٠٦.

- إعفاء المنتجات المتبادلة ذات المصدر والمنشأ المحلي والمحددة في قوائم من كل الإجراءات غير التعريفية وتوسع هذه القوائم تدريجيا مع اخذ القوانين المتعلقة بالصحة النباتية والحيوانية، على عين الاعتبار لدى الدولة المستوردة.

وامتدادا لمعاهدة مراكش ثم إبرام عدة اتفاقيات ثنائية للتبادل الحر، حيث نسجل في هذا الإطار الاتفاقية المبرمة بين تونس والمغرب سنة ١٩٩٩ والتي نصت على إنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين تمتد كأقصى حد إلى ٢٠٠٧/١٢/٣١.

ما يمكن تسجيله بالنسبة لهذه الأهداف، هو اتسامها وافتقارها وعدم مصاحبتها لاستراتيجية واضحة توجب الالتزام بها في تحقيق الأهداف المسطرة، ثم أن التصريح بأهداف الاتحاد جاء مغايرًا لما ألفناه من اتحادات، والذي تتميز في أغلب الأحيان بتحديد الخطوات العريضة وتتكلم بإسهاب دون اختصار على الأهداف المسطرة والغايات المستوحاة من إنشاءه.[٣١٩١]

قررت مواد المعاهدة عامة وأحيانا غامضة، وهو ما يشعرنا بوجود اندفاع سياسي لإنشاء اتحاد ذو طابع سياسي ثم تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي على مراحل بعد توفير الأرضية المواتية وهو ما تم النص عليه بموجب المعاهدة: [الإنجاز التدريجي لعملية تكاملية أوسع بين الأعضاء] وهو المنحى المغاير على طول الخط للسوق الأوربية المشتركة، التي اتحدت اقتصاديا حيث مهدت الطريق فيما بعد لإقامة اتحاد سياسي، في إطار الاتحاد الأوربي، وما يؤكد هذا الطرح أن جل الاتفاقيات التي تم توقيعها لم تكن إلا مجرد قرارات على الورق يتم الاتفاق عليها، دون الاهتمام بتطبيقها على أرض الواقع.

ب- دعائم ومقومات الاتحاد: اختصرت معاهدة اتحاد المغرب العربي مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي بنصها: [من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة].[٣١٩٢]

فالمغرب الكبير يمتلك إمكانيات ضخمة ومقومات أساسية ودعائم قوية لتحقيق الوحدة المغاربية، وإيجاد بنية عمل ملائمة لعملية التنمية الشاملة، حيث يتبؤ موقع استراتيجي هام، ويستحوذ على ثروات طبيعية متنوعة، المغرب وتونس يمتلكان إمكانيات زراعية ورعوية لا بأس بها، كما يعتبران قطبًا سياحيا هاما.

أما الجزائر فتزخر بثروات طبيعية هامة على رأسها البترول والغاز الطبيعي، هذا الأخير الجزائر وحدها تعتبر أكبر رابع احتياطي للغاز في العالم، وتعتبر ثاني أكبر دولة مصدرة له، هذا فيما يخص العامل الطبيعي، أما فيما يتعلق بالعامل البشري فسكان المنطقة يجتمعون على لغة واحدة تسهل

[٣١٩١] أحمد محيو، اتحاد المغرب العربي، دول تبحث عن تعاون، مجلة إدارة، مجلد ٠٩، عدد ٠١، الجزائر، سنة ١٩٩٩، ص ١٢.

[٣١٩٢] مرسوم رئاسي رقم ٨٩ – ٥٤ مؤرخ في ١٩٨٩ المتضمن المصادقة على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي السالف الذكر.

الاتصال والتواصل بينهم، وهي اللغة العربية، رغم وجود اللغة الأمازيغية، اللغة الأصلية لسكان المنطقة، ومع ذلك تبقى اللغة العربية اللغة الرسمية التي تجمع سكان المنطقة المغاربية والتي تعد من أكثر المناطق الإقليمية المتشبعة بمقومات توحدها وتقاربها نتيجة تضافر جملة من الدعائم الأساسية.[٣١٩٣]

فرغم وجود تنوع وتعدد بين سكان المنطقة الذين هم مزيج بين العرب والأمازيغ، إلا أن هذا التنوع كان عامل محفز للتكامل بفضل الدين الإسلامي الذي يدين به أغلب السكان مع وجود أقلية مسيحية، هذا إلى جانب التاريخ المشترك فمعظم دول المغرب العربي مرت بنفس الظروف التاريخية، على مر العصور إلى غاية العصر الحديث حيث اشتركتا في مستعمر واحد، كانت الجزائر الفريسة الأولى، ثم تلتها بعد ذلك بقية دول المنطقة، فلم تجد مفر من قبضة استعمار شرس، وكان احتلال الجزائر يحمل في طياته منذ أول وهلة الهيمنة على تونس، والاستيلاء على فاس، فالخطة واحدة والأهداف تحققت في أزمنة متفرقة[٣١٩٤] كما حاربت الشعوب المغاربية التواقة إلى الحرية جنبا إلى جنب، وحادثة ساقية سيدي يوسف في ١٩٥٨/٠٢/٨ أثبتت التلاحم المغاربي واستبساله ضد المستعمر الفرنسي.

الفرع الثاني: حتمية التكامل الاقتصادي المغاربي

منذ فجر التسعينات فتحت دول المثلث المغاربي (الجزائر، تونس، المغرب) أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية مانحة لها كل التسهيلات، التي تحقق لها الاستقرار والطمأنينة، والتي كرستها في إطار قوانينها الداخلية المتعلقة بالاستثمارات، وكذا في الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها وصادقت عليها سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، معتقدة بأن بذلك تفعل الصواب، وأن الاستثمارات الأجنبية ستتدفق على أقاليمها بشكل يلبي طموحاتها في التنمية الاقتصادية، ولم تكتف بذلك فبغية كسب ود شريك اقتصادي هام المتمثل في الاتحاد الأوربي والذي يمثل لها أكبر متعامل تجاري، أبرمت معه اتفاقية شراكة تشمل ثلاث محاور أساسية على الرغم من أنها غير متكافئة معه على جميع الأصعدة والمستويات.

ومع كل التنازلات التي قدمتها دول المثلث المغاربي بشكل فرادي إلا أن هذا الأخير لم يوف بوعوده بالاستثمار في المنطقة المغاربية كمّا تم الاتفاق على ذلك من قبل رغم الحجج والمبررات التي قدمها الاتحاد الأوربي إلا أنها لم تقنع أحد ولم تقدم أية ضمانات لتدفق الاستثمارات كتعويض للتفكيك الجمركي، وهو أمر ليس بالغريب منذ البداية الانطلاقة كانت خاطئة وبالتأكيد لا يمكن انتظار نتيجة كبيرة تتحقق من اتفاق تم بين اتحاد ودول تتصارع داخليا وتطمح لأن تحقق مكتسبات اقتصادية في إطار العمل القطري، في الوقت الذي يشهد فيه العالم صراع حميم نحو التكتلات الاقتصادية.

[٣١٩٣] جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر بدون سنة نشر، ص ٣٥.

[٣١٩٤] الهادي بكوش، اتحاد المغرب العربي الصعوبات والآمال، مجلة دراسات دولية، تونس، عدد ٧٢، سنة ١٩٩٩، ص ٠٥.

ومع أن اتفاقات الشراكة غير المتكافئة مع أوربا خاصة ضعف الاستثمارات الأوربية في المنطقة المغاربية والتي اتجهت بالدرجة الأولى نحو شرق أوربا من طرف الاتحاد الأوربي، و لأجل ذلك لابد للدول المثلث المغاربي من التكامل الاقتصادي (اولا)، وسنحاول التطرق من خلال النقطة التالية للجهود المبذولة لتحقيق التكامل (ثانيا).

اولا-مفهوم التكامل الاقتصادي

شهد العالم عقب الحرب العالمية الثانية بروز عدة تكتلات اقتصادية اتخذت من الانتماء الجغرافي

كأساس للانطلاق على غرار الاتحاد الأوربي وتارة أخرى اتخذت من طبيعة النظام السياسي كما فعلت منظمة الكومكون التي أنشأت في شرق أوربا، ولم تخلو هذه الظاهرة حتى من الدول الأكثر تطورًا ووزنا على مستوى العالم حيث أنشأت هذه الدول تكتلا اقتصاديا يسمى بالمجموعة السبعة وبعدها مجموعة الثمانية التي تحمي نفسها من أي طارئ، إلى جانب تنسيقها في المواقف الدولية، ولم يكن العالم العربي بمنأى عن هذه الديناميكية والحركية التي يشهدها العالم.

حيث حاولت دوله مجاراة هذا التيار وإن كانت تكتلاته يغذيها الطابع السياسي فعند نشوب أي خلاف يعصف أي مبادرة ومن أمثلته هذه التكتلات مجلس التعاون الخليج العربي، الذي ضم دول الخليج الستة وسنة ٢٠١١ دعا أعضاء المجلس كل من المغرب والأردن للتشاور من أجل الانضمام إلى جانب الاتحاد المغاربي الذي سطر أسمى أهدافه تحقيق تكامل اقتصادي مغاربي.

إن محاولة الدول الكبرى، بتطوير اقتصادياتها أكثر خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨ والتي كادت تعصف باقتصاديات الدول الكبرى، ولكن سرعان ما تجاوزت الأزمة، وأحكمت سيطرتها على أسواق الدول النامية، على وجه الخصوص، الأمر الذي وضع دول المثلث المغاربي أمام تحديات كبيرة ومصيرية خاصة مع الانعكاسات السلبية لاتفاق الشراكة الأمر الذي دفع بالجزائر للمطالبة بتعديلات في الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بالتخفيضات الجمركية التي أنهكت كاهل الاقتصاد الجزائري، ومع توالي الخيبات يتحتم على الدول المغاربية أن تتضافر قواها وتنسق جهودها المشتركة، وتعاونها في معالجة مختلف القضايا التنموية [٣١٩٥]أي لا بد لها أن تجد أشكالا للتعاون والتكامل خاصة وان العالم يتحرك باتجاه تتضاءل فيه أهمية الكيانات الاقتصادية الضعيفة.

يعبر التكتل الاقتصادي عن درجة سامية من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح

[٣١٩٥] عصام خوري، عدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الخامسة، ٢٠٠١، ص ٣٢٢.

الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الخارجية البينية التحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثمة الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.[٣١٩٦]

كما يقصد به أيضا اتفاق مجموعة من الدول المتجاورة والمتقاربة في المصالح الاقتصادية على إلغاء القيود على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، فيما بينها مع قيامها بالتنسيق مع سياستها الاقتصادية لإزالة التميز الذي يكون عائدا إلى الاختلاف في هذه السياسات، كما يعرف أيضا على أنه اتفاق بين دولتين أو أكثر على إجراء تدابير لازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، ويعرف التكامل الاقتصادي بأنه عملية لإجراءات التي يراد بها إلغاء التميز الاقتصادي.[٣١٩٧]

ويختلف التعاون عن التكامل في كون الأول يتضمن الإجراءات التي تهدف إلى التقليل من الوحدات الاقتصادية المختلفة، بينما التكامل الاقتصادي يشمل الإجراءات التي تؤدي إلى إزالة كل أشكال وصور التميز بين الوحدات الاقتصادية لإنشاء كيان اقتصادي جديد، وهو مرحلة متقدمة في العمليات الاقتصادية الدولية تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأنظمة الاقتصادية القائمة وبعد التكامل الاقتصادي هو أخر مرحلة تصل فيها اقتصاديات الدول إلى درجة من التنسيق والاندماج الكامل في جميع المجالات خاصة الضريبية والجمركية، حيث يتم توحيد التعريفية الجمركية في مواجهة الدول الغير أعضاء.[٣١٩٨]

ثانيا ـ الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي

كان لنجاح تجربة الاتحاد الأوربي من أهم العوامل التي شجعت الكثير من المناطق على الدخول في اتحادات اقتصادية، على غرار اتفاق التجارة الحرة لدول شمال أمريكا واتحاد دول أمريكا الجنوبية (ميركسور) ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول أسيا والباسيفيك ...الخ.[٣١٩٩]

وكما رأينا لم تكن دول المثلث المغاربي بمعزل عن هذه التحركات العالمية نحو التكامل وتنسيق الجهود المشتركة لمواجهات التحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد[٣٢٠٠] في سبيل جعل من المنطقة المغاربية بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

[٣١٩٦] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية القاهرة الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ٣٠.

[٣١٩٧] محمد شفيق عبد الفتاح، أثر السوق الأوربية المشتركة على اقتصاديات مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب مصر ١٩٧٤، ص ١٥.

[٣١٩٨] أمل يوسفي، إمكانية التكامل الاقتصادي على ضوء تجربة السوق الأوربية المشتركة مجلة دراسات اقتصادية العدد ٩ جويلية ٢٠٠٧، ص ٦١.

[٣١٩٩] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة، دراسة مقارنة، المكتبة العصرية، مصر، بدون سنة نشر، ص ٣٠١.

تغذت النزعة الإقليمية على المستوى العربي بعد فشل محاولات التكامل الاقتصادي على المستوى

العربي خاصة بعد فشل فكرة إنشاء السوق العربية المشتركة في مهدها، وهو ما دفع دول الخليج العربي بتنسيق الجهود المشتركة فيما بينها بإعلانها سنة ١٩٨٠ عن إنشاء مجلس التعاون الخليج العربي الذي حقق نجاحا لايستهان به، وفي ضل هذه الظروف تحركت دول المغاربية لتحقيق تنسيق مسبق بين عدد من الصناعات المنتقاة، في إطار محاولة لتنمية التبادل التجاري وتسيير المدفوعات، غير أنه لم يستطيع تحقيق نتيجة تذكر.[٣٢٠١]

ومع ذلك توالت المحاولات التي ذكتها وغرستها الظروف الاستثنائية في فترة الثمانيات، فكان للتغيرات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المغاربي، إلى ارتفاع الأصوات تنادي بضرورة تفعيل العمل المغاربي المشترك وإيجاد السبيل لإنعاشه بوضع كل الخطوات والترتيبات اللازمة من أجل تحقيق التكامل المغاربي كطرح بديل عنه لمواجهات تحديات المستقبل سواء كانت سياسية أو اقتصادية الخ، وعلى تعبير مدحت العراقي (لا بد أن نتوحد لنبقى، ونتكاثف لنقوى، وأن نتكامل لنسود).[٣٢٠٢]

فالتنمية الجادة لا يمكن أن تكون نظرية، ففي مثل هذه الحالة يحتمل أن تمارس عليها شروط التبعية والانزواء، وتكثيف خططها وبرامجها طبقا لخطط إصلاحات القوى المهيمنة، وهو الذي وقع للدول المغاربية حيث فرضت عليها إدخال إصلاحات اقتصادية كشرط لتدفق الاستثمارات الأجنبية ورغم ما بذلته من جهود وإصلاحات إلا أن نسبة الاستثمارات بقيت ضئيلة، مما يؤكد في كل مرة أن المخاطر الاقتصادية وحتى السياسية والأمنية أكبر من تواجهها دولة بمفردها بل حتى الدول الكبرى أصبحت تلوذ بفضاءاتها الإقليمية.

فكرة التكامل المغاربي ليست جديدة ولا مستحدثة، بل خطت الدول المغاربية خطواتها الأولى في التكامل في الستينيات فكانت اتفاقية الرباط لعام ١٩٦٣ اللبنة الأولى حيث نصت الاتفاقية على تحقيق التطابق في سياسة الدول الثلاث اتجاه السوق الأوربية المشتركة، وتنسيق مخططات التنمية، وتوالت اللقاءات في طنجة سنة ١٩٦٤، وعلى مر السنوات شهد العمل المغاربي فترات مد وجزر تداخلت فيها العوامل السياسية بالاجتماعية، ولم ينجز فيها الكثير نتيجة لمشاكل موروثة منذ العهد الاستعماري واختلاف الإيديولوجية، تونس والمغرب توجههما للتقرب مع المعسكر الغربي، بينما الإيديولوجية الجزائرية مع

[٣٢٠٠،٣٢٠٠]عبد الستار عبد الحميد، التكامل الإقليمي العربي وتطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية، دار النهضة العربية بالقاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤٢.

[٣٢٠١]محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي بين عقدين، مجلة المستقبل العربي، السنة الثالثة عشر، العدد ١٣٧، يوليو ١٩٩٦ ص ٥٨.

[٣٢٠٢] مدحت العراقي، السوق العربية المشتركة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٩، جويلية الجزائر ٢٠٠٧، ص ٣٧.

المعسكر الشرقي، وتباين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية[٣٢٠٣]، ورغم فشل المبادرات السابقة التي عصفت بها رياح الخلافات، ولكن الأفكار والمبادئ المرجعية مازالت قوية حتى اليوم، لشدة رسوخها في الواقع الماضي والحاضر المرتبط بالدين واللغة والشعوب.[٣٢٠٤]

عصفت فترة الثمانيات على الدول الثلاث، ونزعت القناع وكشفت الحقائق أن الحديث عن الحماية التي تطبقها دول المغاربية ما هي إلا وقائع مزيفة تم تطبيقها فقط على التجارة المغاربية البينية، مما أضطرها إلى خفض ميزانيتها الاجتماعية، والاستثمارات العامة، ولجأت إلى الاستدانة المشروطة في محاولة لدفع التنمية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فكانت هذه العوامل دافعا قويا ومستمرا للإعلان عن ميلاد اتحاد المغرب العربي، حيث تم وضع كافة الآليات والأجهزة المعنية بإقامة منطقة للتجارة الحرة تغطي كمًّا كبيرا من السلع والمنتجات، وكما تم اعتماد نظام لإزالة الحواجز الجمركية بين دول المغرب واعتمدت في نفس الوقت أيضا اتفاقية خاصة بحرية انتقال البضائع وإلغاء الازدواج الضريبي[٣٢٠٥] والتوفيق بين نسب الضرائب المفروضة.

وفيما يتعلق بإنشاء السوق المغاربية المشتركة نصت عليها المادة الثانية من معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي التي نصت على: [العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال] الفكرة إنشائها واضحة، إلا أنها تبقى ضئيلة ومختصرة فلا يكفي عرض الأسس القاعدية للسوق المشتركة بصورة سريعة بل تحديد الطريقة والرزنامة التي تسمح بتجسيد هذه الأسس، ثم أن معاهدة مراكش لم تتعرض لهذه النقطة، وفوضت أمر إتمام الاتفاق للإطار إلى الأجهزة المؤسساتية.[٣٢٠٦]

كما تمت المصادقة على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي داخل المنطقة، إلى جانب محاولة استقطاب الرساميل الأجنبية فبموجب المادة الأولى من الفصل الثاني مبدأ المساواة في المعاملة بين مواطني الدول المغاربية فيما يخص حرية انتقال الأموال بين الاتحاد إلى حرية الاستثمار في أي دولة، كما نصت المادة الثانية من نفس الفصل على تسهيلات إدارية ومنها بوجه خاص إصدار التراخيص والموافقات اللازمة لقيام الاستثمار واستيراد المعدات والمواد اللازمة للمشروع، كما

[٣٢٠٣] محمد شكري، تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، ٧ – ٨ نوفمبر الدوحة، ٢٠٠٧، ص ٠٤.

[٣٢٠٤] محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية مصر ١٩٩٨، ص ٣٣٧.

[٣٢٠٥] مرسوم رئاسي رقم ٤٢٩٠ مؤرخ في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠، يتضمن المصادقة على الاتفاقية الخاصة بتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول اتحاد المغرب العربي الموقعة في الجزائر ج، ر عدد ٠٦، ١٩٩٠.

[٣٢٠٦] A.MAHIO, Opcit, p ١٧.

نصت المادة ٠٦ دائما في نفس الفصل على استفادة المستثمر من نفس المزايا للمواطن التي يقدمها الطرف المتعاقد لمواطني أية دولة أخرى.[٣٢٠٧]

ومنذ الإعلان عن ميلاد اتحاد المغرب العربي بلغ عدد الاتفاقيات المبرمة ٣٧ اتفاقية في مختلف المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، التي كان أبرزها اقتصاديا إبرام البنوك المركزية المغاربية سنة ١٩٩١ اتفاقية لتسهيل المعاملات[٣٢٠٨]، وكذا اتفاقية اتحاد المصارف المغاربية، وفي المجال النقدي قامت البنوك المركزية بإنشاء آلية مشتركة للمدفوعات تساعد على حرية انتقال رؤوس الأموال، وهو عن التسرع والاندفاع الذي ميّز العمل المغاربي.

ويمكن القول أن كل هذه الجهود لم تعرف طريقها إلا التنفيذ بل بقيت مجرد حبر على ورق، بل أن أوربا اليوم هي التي تدفع للتحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي، بهدف درء أي مخاطر سياسية أو اقتصادية قد تتأثر بها المنطقة وذلك عن طريق وضع إطار للتفاوض يتفق ومصالحها الاقتصادية الأساسية وإلغاء الحماية المفروضة على حرية انتقال الرساميل والموائمة بين النظم القانونية.

فرضت المتغيرات التي يتميز بها العصر الحالي، على الدول النامية إعادة النظر في مساراتها، فالمخاطر المستجدة أكثر من أن تتحملها دولة بمفردها، وهذا ما يفسر التوجه الدولي نحو التكتلات، وتشير الإحصائيات أن هناك فرص كامنة للمبادلات البينية المغاربية، فحسب وزارة المالية المغربية فإن نسبة ٠,٥٠% من الصادرات المغربية تتجه نحو الجزائر وهي نسبة ضئيلة جدا ومحتشمة وفي حالة رفع الحواجز المعرقلة لنمو التجارة بين الدول المغاربية، بلا شك سيرتفع هذا المستوى ليماثل مستويات بعض التجمعات الإقليمية لدول الجنوب.

بتقديم مثال بسيط بالنسبة للمواطن الجزائري وهذا الأخير يشتري ثمن الأسماك بأضعاف مضاعفة عما يشتريه المواطن المغربي، وبالتالي فإن الخسارة التي تجنيها دول المثلث المغاربي في عدم إقامة منطقة حرة مغاربية تتضح في كل مرة أكثر، إلى جانب تفويت فرصة الاستفادة من سوق مشتركة حجمها أكثر من ٨٠ مليون/ن.

وبالنسبة لزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، تبقى جاذبيتها غير كافية رغم الجهود الجبارة المبذولة، إلا أن النتائج لم تكن في مستوى الآمال التي علقت عليها، خاصة في ضل تهميش المنطقة في الاستفادة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية لذا فالتكامل الاقتصادي المغاربي من شأنه أن يرفع من قدرة المنطقة في استقطاب الرأس المال الأجنبي شريطة تحسين مناخ الأعمال فيها، كما سيسهل هذا الاستثمار الأجنبي المباشر دخول تكنولوجيا التي يمكن لها أن تدعم النمو الاقتصادي لدول أو تزيحه إلى جانب تحريك وتنشيط سوق العمل في الدول المغاربية وتسمح بتحقيق منافع نسبية مهمة.

[٣٢٠٧] أنظر المادة ٠٦ من الاتفاقية، مرسوم رئاسي ٩٠-٤٢٠، مرجع سابق.

[٣٢٠٨] www.ahewar.org/debal/show.ar.asp?

الفرع الثالث: عراقيل وأفاق التكامل الاقتصادي المغاربي

إن دول المثلث المغاربي تمت بلورتها كمفهوم إقليمي منذ عقود خلال مراحل الكفاح ضد نفس المستعمر، وبعد استقلالها اصطدمت بالثنائية القطبية التي ميّزت العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وقد انعكست الخلافات والصراعات على المنطقة المغاربية، وأوجدت استقطابا سياسيا حادا جر المنطقة إلى الانتماء إلى المسكرات الدولية المتصارعة وتفاقم أسباب الخلاف وأدى انقسام المنطقة إلى محورين[٣٢٠٩] الجزائر تحالفت مع المعسكر الشرقي واتجاه العالم نحو النظام الأحادي، واكتساح العولمة وتوجه العالم نحو التكتلات، خاصة بعد توسيع الاتحاد الأوروبي ليضم شرقه، والذي هدّد المنتجات المغاربية من تسويقها إلى أوروبا، الأمر الذي حرك النشاط المغاربي، فأبرمت اتفاقية تعاون بين الجزائر وتونس سنة ١٩٨٣، والتي انضمت إليها فيما بعد تونس، وعرفت العلاقات الجزائرية المغاربية انفراجا بوساطة سعودية إلا أن تم التوقيع على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي هدفه الأساسي هو تحقيق الاندماج الاقتصادي المغاربي.

ورغم هذه الأرضية التشريعية إلا أن خطوات تحقيق الأهداف كانت متواضعة، خاصة أنها كانت غير محددة المضمون ولم تسطر معالمها وفق معاهدة مراكش بل تم النص فيها على ١٩ مادة اتسمت بالغموض والنقص إلى جانب الحذر، الأمر الذي أدى بالمتشائمين أن الاتحاد ولد ميتا، نظرا للعراقيل والصعوبات التي تواجه تحقيق التكامل الاقتصادي (اولا)، في حين هناك اتجاه آخر يؤكد على حتمية التعاون والتكامل المغاربي ليس من تصور عاطفي لأن زمنه قد ولى بل لأن الظروف العالمية تستوجب ذلك (ثانيا) يخصص لأفاق التكامل.

اولا-عراقيل التكامل الاقتصادي المغاربي

عرف العمل المغاربي المشترك مجموعة من التحديات حالت دون التواصل إلى الأهداف التي سطرت من طرف معاهدة اتحاد المغرب العربي، كما لم تترجم الاتفاقيات التي أبرمت للتعاون بين الدول المغاربية في مختلف المجالات إلى أرض الواقع، بل بقيت مجرد حبر على ورق، بمجرد توقيع لمخطط التكامل المحدد من طرف هيئات الاتحاد، ويمكن إيجاز هذه الصعوبات والعراقيل التي تواجه التكامل والاندماج الاقتصادي المغاربي فيما يلي:

أ ـ العامل السياسي

إن الاختيارات السياسية والإيديولوجية لدول المثلث المغاربي على وجه التحديد كما أشرنا سابقا متناقضة ومتباينة إلى حد ما، بين ملكية تقليدية ذات مرجعية دينية وبين جمهوريات واحدة تمثل المعسكر الشرقي، وأخرى قدمت ولاء الطاعة للغرب، فطعم هذا الاختلاف الإيديولوجي التباين والتباعد بين الدول

[٣٢٠٩] العربي مفضال، مداخلة في ندوة المغرب العربي والنظام الدولي الجديد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣ ، فبراير ١٩٩٣، ص ١٣٠.

المغاربية نتيجة تباين مصالحها وتوجهاتها بالدرجة الأولى، ثم أن القادة المغاربة كرسوا جل اهتمامهم للعمل القطري على حساب العمل الإقليمي مما خلق نوع من التنافس والشحنة القطرية، ومما زاد الطين بلة مشكلة الحدود التي تعد من مخلفات الاستعمار، فلم يتقبل المغرب الحدود الموروثة عن الاستعمار وطالب بمدينة تندوف وشن لأجلها حربا على الجزائر التي خرجت للتو من استعمار مدمر فكانت مواجهة بين الجيشين الجزائري والمغربي، وتركت المواجهة ذكريات سيئة في النفوس، وبعد خروج اسبانيا من الصحراء الغربية تجددت الجزائرية المغربية بعد مطالبة المغرب بالصحراء الغربية، والتي تعد بؤرة التوتر في المنطقة وألفت بضلالها على العمل المغاربي بالسلب، على اعتبار أن كل من الجزائر والمغرب لهما دور مؤثر في المنطقة ولا يمكن تصور عمل مغاربي دون الجزائر أو دول المغرب، بحكم أهميتها وثقلهما الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي وباعتبارهما أنهما الأكثر نفوذا في المنطقة.)[٣٢١٠](

ب- العامل الاقتصادي

اختلفت استراتيجيات التنمية الاقتصادية المغاربية، مما كان له الدافع المباشر نحو تعطل كل المحاولات الرامية إلى تحقيق الانسجام والتوافق لتمهيد الطريق فيما بعد لتحقيق الاندماج وهو ما تم تلخيصه في الميثاق الوطني الجزائري لسنة ١٩٧٥ بنصه: << لا يمكن للاندماج المغاربي أن يتحقق ما دامت تسود المنطقة تصورات ونماذج اقتصادية لا تخدم الطبقات الشعبية بل تخدم مصالح الرأسمالية الدولية وقلة من المستفيدين المستغلين>>.

فالجزائر كانت متأثرة بالفكر الماركسي القائم على التخطيط المركزي والملكية الجماعية لوسائل الانتاج، أما المغرب فانتهج نهجا رأسماليا قوامه المبادرة الخاصة مع تفتح واسع على الخارج، أما تونس فقد سلكت مسلكا تحرريا حذرا يستجيب لمقتضيات السوق ويتسم بالتوازن المالي[٣٢١١]، وسرعان ما تخلت الجزائر هي الأخرى عن نظام الاقتصاد الموجه واتجهت نحو الاقتصاد الحر إلا أن المرحلة الانتقالية عرفت صعوبات وتحديات كبيرة فرضت على الجزائر الانشغال بالعمل القطري ومشاكلها الداخلية على حساب أية محاولة لتحقيق التعاون الاقتصادي الإقليمي والذي يشكل تهديدا للمصالح الاقتصادية المغاربية فكنا نعلم التأثير السلبي على المنتوجات الفلاحية التونسية والمغربية بعد انضمام اسبانيا والبرتغال إلى السوق الأوروبية المشتركة والذي شكل صعوبة كبيرة ومنافسة شرسة للمنتجات المغاربية والتي تكبدت خسائر فادحة من جراء ذلك، خاصة مادة زيت الزيتون الحيوية للاقتصاد التونسي.

ويجب التأكيد في هذا الصدد على نقطة مهمة وهي التفاوض فالدول المغاربية يصعب عليها التفاوض بصفة منفردة وهو ما اتضح في اتفاقيات الشراكة التي ابرمتها مع الاتحاد الأوروبي التي انعكست سلبياتها حتى على الجانب الاجتماعي الذي فجر الشارع المغاربي في مطلع عام ٢٠١١، فالدول المغاربية بدلا من ان تسعى إلى تعزيز العمل المشترك تنافست فيما بينها، وهذا على الرغم من تبنيها للاقتصاد

[٣٢١٠] www.ahwer.org/debal/show.ar.asp?

[٣٢١١] الهادي بكوش، اتحاد المغرب العربي، الصعوبات والآمال ودراسات دولية، عدد ٧٢، تونس، سنة ١٩٩٩، ص ٠٨.

السوق المفتوح ، إلا أن ذلك لم يساهم في تحريك عملية الاندماج الإقليمي بالرغم من وجود اتفاقيات عديدة أبرمت في هذا الشأن وتم الإشارة إليها سابقا لكن غير فعالة بحكم الحكام التي تضمنتها خاصة تلك المتعلقة بمبدأ الإجماع، وشرط موافقة الجميع لتمكن من التنفيذ، وهذه بنود ساهمت بشكل كبير في تعطيل إنجاز الخطوات، مما جعل من هذه الاتفاقيات غير فعالة ولم يتم تنفيذها أصلا بل بقيت مجرد حبر على ورق وتم تعليق العمل بها.

ونتيجة لهذا التباعد في السياسة الاقتصادية المغاربية، أبرمت كل من تونس والمغرب في النصف الثاني من فترة التسعينات اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي دون العودة إلى الاتحاد المغاربي وهي النقطة التي استغلها واستثمر فيها الاتحاد الأوروبي أحسن استثمار، أما الجزائر في تلك الفترة فكانت تواجه الخطر الأصولي ذو الطابع الاحتجاجي[٣٢١٢]، دفع هذا العامل إلى انحراف سياق التحرر الاقتصادي، فلم يتم اعتماد برنامج التصحيح الهيكلي إلى غاية ١٩٩٤ [٣٢١٣] في حين تونس توجهت نحو الإصلاح الهيكلي في الثمانينات.[٣٢١٤]

لم توقع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى غاية ٢٠٠٢، وتمت المصادقة عليها في سنة ٢٠٠٥، وبعد خمس سنوات من دخولها حيّز التنفيذ طالبت الحكومة الجزائرية بتعديل بعض بنودها خاصة المادة ١٨ منها نتيجة الأضرار المادية التي لحقت بالاقتصاد الجزائر من جراء التفكيك الجمركي.

ج- العامل الأمني

بعد الديناميكية التي عرفها النشاط المغاربي في مطلع التسعينات اصطدم بنجاح الاسلاميين في الانتخابات البلدية في جوان ١٩٩٠ بالجزائر، حيث آثار مخاوف الدول المجاورة من وصول تيار إسلامي بشكل ديمقراطي للسلطة، وهو ما شكل تهديدا مباشرا لنظام حكمهم، لكن بعد إلغاء المسار الانتخابي، تم التصعيد المسلح من طرف المتطرفين الأصوليين الذين جعلوا من لغة السلاح منهاجهم.

هذا الوضع أدخل الجزائر في دوامة مأساوية رغم أنها دولة رئيسية من أجل الوحدة المغاربية[٣٢١٥] وازداد الوضع تعقيدا بعد تفجيرات مراكش سنة ١٩٩٤، الذي أدى إلى غلق الحدود بين

[٣٢١٢] توفيق المدني، المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص ١٤٨.

[٣٢١٣] مدني بن شهرة، وصفة الصندوق النقد الدولي للجزائر من خلال برنامج التعديل الهيكلي، مرجع سابق، ص ١٩.

[٣٢١٤] ابراهيم مصطفى احمد معمر، الآثار الاقتصادية لتطبيق برنامج الخصخصة في تونس، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الاقتصادية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٤.

[٣٢١٥] عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، لبنان، بدون سنة النشر، ص ٣٤٥.

الجزائر والمغرب وفرض نظام التأشيرات على رعايا الدولتين، وتم عزل الجزائر من طرف الجيران لتفادي انتشار العدوى، وهو ما شكل إعاقة مباشرة لحرية تبادل السلع والمنتجات والسوق المفتوح، نتيجة تشديد الرقابة على الحدود منعا للتسلل الإرهابي.

د- العامل التجاري

يقدر العمل المتوسط للحقوق الجمركية بالنسبة للمغرب والجزائر وتونس، خلال الفترة ما بين ١٩٩٧ و١٩٩٨ ما بين ٢٢% إلى ٢٩% وهو مستوى جد مرتفع بمقارنته مع معدل الدول النامية إلى جانب إجراءات الحماية التعريفية وضعت هاته الدول ترسانة من الحواجز غير التعريفية من بينها:

- شهادة الاستيراد ومراقبة الجودة، المفروضة على الواردات بطريقة تميزية، وتعدد النظم الجمركية، من شأن هذه الإجراءات الرفع من تكاليف التبادل المتعلق بالمبادلات الخارجية وهي بالتالي ذات أثر سلبي على تنافسية الصناعات وعلى حجم المبادلات.

- القوائم السلبية للمنتجات الزراعية والفلاحية الموضوعية لحماية النسيج الانتاجي الوطني خاصة إذا كانت القطاعات تنطوي على إعانات اقتصادية واجتماعية، وهذا إلى جانب عدم التنسيق في التعريفات الجمركية، زيادة على عدم قابلية عملات أقطار المغرب على التبادل فيما بينها إلا عبر العملات الأجنبية.[٣٢١٦]

هذا ناهيك عن المشاكل الهيكلية المتعلقة بقطاع النقل التي تضاف إلى العوامل غير التعريفية التي تقف في وجه تحقيق الفرص التجارية، بين الشركاء المغاربة، نتيجة الغياب الشبه التام لخطوط مباشرة للنقل البري أو البحري وهو ما يشكل تكاليف إضافية، كان يمكن الاستغناء عنها.

وبعد التطرق إلى كل هذه الصعوبات والعراقيل التي عطلت لسنوات العمل المغاربي المشترك، وحدّت من الاندماج، ونتيجة للخيبات المتتالية التي لحقت بالتكامل إلى حد اليأس من جدواه الامر الذي أدى بالدول المغاربية للبحث بشكل انفرادي عن تكتل أو تعاون خارج الاتحاد ولم تجن من هذا الخيار الأخير إلى الخيبات الأشد قساوة في عالم لا يعترف إلا بالمصلحة البرغمانية، لكن هذا لا يعني الحكم بالإعدام على فشل التكامل الاقتصادي المغاربي، والاسراع بنقد والتهكم على كل محاولة أو دعوة للاندماج، بل يبقى هناك فضاء للتكامل المغاربي والذي لن يتحقق إلا بعد المرور بإنشاء منطقة للتبادل الحر المغاربية ويستوجب لذلك فقط وجود إرادة سياسية جادة واستراتيجية واضحة تضع من المصلحة دافعا أوليا للتعامل وهذا ما سنحاول توضيحه في النقطة الموالي.

ثانيا ـ آفاق التكامل الاقتصادي المغاربي

[٣٢١٦] محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٤، ص ٢٠٠.

رغم المتشائمين من إمكانية تحقيق تكامل اقتصادي مغاربي، الذين لديهم دوافعهم وحججهم الموضوعية ومع ذلك يبقى هناك إيمان راسخ، بضرورة وحتمية الوحدة المغاربية تدعمه العوامل التاريخية واللغوية دينية وثقافية.[٣٢١٧]

إلى جانب التحديات العالمية التي تعد أكثر دافعية للتكامل من العوامل السابقة الذكر، فلا مكان للضعيف في هذا العالم الذي يسير بوتيرة ثابتة نحو التكتلات، وتجمعه فيه المصلحة المشتركة، رغم الاختلافات العرقية والدينية واللغوية ... إلخ، فحيثما تكون المصلحة تكون الوحدة، كما لا يمكن نسيان أن الدول المغاربية لما قامت بالإصلاحات الهيكلية، وقبلت بشروط صندوق النقد الدولي فرادى لأجل ذلك لم تتمكن من تخفيف القيود المحدقة ولم تقلل السلبيات التي تبعت عملية الإصلاح، وكان بالإمكان تجنب ذلك بتنسيق المواقف ضمن الاتحاد المغاربي للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظروف ناجحة.

هذا فضلا عن انشاء منطقة تبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي في ظل اتفاق الشراكة ومع اتساع الاتحاد الأوروبي الذي تدعم ليشمل كل أجزاء القارة العجوز، هو ما يشكل تحدّ آخر للدول الثلاث المغاربية، التي وجدت نفسها واقفة في قاع الطريق لاستقبال المنتوجات الأوروبية عالية الجودة، ومتطورة التكنولوجية، تعجز المنتوجات المحلية عن مجابهتها ومنافستها، وأن اتفاق الشراكة الأورو مغاربي مجرد مبادلات تجارية وضعت قواعده وضبطت أحكامه بدقة في خدمة الطرف الأوروبي، نفس الشيء يقال بالنسبة لأحكام منظمة التجارة العالمية، فقواعد أحكامها ليست في صالح الدول الثلاث، والكثير من السياسات المرغوب بها من قبل الدول لابد لتطبيقها من العمل الجماعي، والتجمعات الإقليمية.[٣٢١٨]

وفي نفس الوقت تتكبد الدول المثلث المغاربي الخسائر نتيجة التعامل الفرادى مع هذه التكتلات، كما أنها لم تبذل قصارى جهدها ولم توظف الإمكانات المتاحة لديها، من أجل مواجهة التحديات المستقبلية كما تقاعست عن تقديم أطارح جدية للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية المستجدة، وهذا ما يجعلها عرضة للتهديدات الاقتصادية، ناهيك عن التهديدات الأمنية، خاصة من طرف تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي كما يسمى نفسه خاصة في منطقة الساحل، فهذا الخطر الأصولي من شأنه أن يعرقل المحيط الملائم للبناء المغاربي باعتبار أن جميع الشركاء قد يضطرون إلى اتخاذ إجراءات أمنية بمراقبة حدودهم، واختيار سياسة انعزالية وأمنية دون أن يفوتنا التأكيد على أن بعث سوق مشتركة يقتضي ضمان ظروف أمنية مثلى[٣٢١٩]، وقد حذّرت الجزائر جيرانها بضرورة التنسيق لتشكيل جبهة مضادة لمواجهة خطر الإرهاب لكن لم تجد الاستجابة منهم.

[٣٢١٧] مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق، ص ٣٥.

[٣٢١٨] بسام أحمد، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق المستقبل، رسالة لنيل درجة دبلوم في القانون العام، جامعة دمشق سنة ٢٠٠٣ن ص ٤٤.

[٣٢١٩] خليفة شاطر، عودة اتحاد المغرب العربي، مجلة دراسات دولية، العدد ٧٢، تونس، سنة ١٩٩٩، ص ٢٤.

خاتمة

يبقى الشيء الأكيد أن دول المثلث المغاربي ستكون في أسوأ أوضاعها وأقل حضوضها، إذا واجهت تحديات المستقبل كدولة منفردة ومتفرقة وهو ما يؤكده الخبراء في كل مرة، ونضم نحن أيضا صوتنا وننادي بضرورة وضع الخلافات البينية على الرف والتحاور والتشاور بطريقة حضارية لتنسيق المواقف كمجموعة منسقة ومتماسكة، فالاتحاد الأوربي لم يصل إلى هذا المستوى من القوة إلا بعد أن خطا أشواط كبيرة رغم أنه يضم دولا متناقضة لكن وحدتهم المصلحة، فالمصلحة هي التي تولد الرغبة في إيجاد الحلول للمسائل المستعصية، وعلى حد تعبير ابن خلدون (المستقبل في حوزة الدول المتحدة بينما الدول المتفرقة ليس لها مستقبل).

تستوجب التهديدات والتحديات الراهنة التي تعرفها الدول الثلاث أكثر من أي وقت مضى الاتحاد فيما بينها خاصة مع الضغوطات الدولية، وهي العوامل الأكثر دفعا للاتحاد والاندماج، والتكامل فيما بعد، من العوامل المتعلقة بالتاريخ والمصير المشترك والعواطف والأحلام، وليس بإمكان أي دولة منفردة أن تواجه الانتشار الكثيف للتكتلات وفي خصم هذه الأجواء لم تستطع دول المغرب أن تنأى بنفسها عن المخاطر، والتحديات التي تفرضها هذه التغيرات الجديدة.

ولمواجهة هذه التحديات التي تفرضها العولمة يستوجب التكامل المغاربي في إطار الاتحاد والذي تؤكده كل المعطيات على انه خيار استراتيجي لا محيد عنه، فالتعاون بين الاقتصاديات الثلاث أصبح الخيار الوحيد والتجسيد العلمي الحقيقي للخروج من المخاطر التي يهددها والضغوطات التي تتعرض لها كل دولة خاصة وأنها تمتلك سواء بشكل فردي أو مجتمعة إمكانيات لو استغلت على المستوى المغاربي لتمكنت من بناء مجال اقتصادي جهوي قوي وتبقى أفاق التكامل واعدة.

في ظل المعيقات التي تفرضها السوق الأوروبية على دخول المنتجات المغاربيةـ أصبحت الآفاق المغاربية

قائمة المراجع

بالغة العربية

أولا- الكتب

- توفيق مديني، المغرب العربي و مأزق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، دار لبنان للطباعة و النشر، بيروت سنة ٢٠٠٤.

- جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر بدون سنة نشر.

- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة، دراسة مقارنة، المكتبة العصرية، مصر، بدون سنة نشر.

- عادل عبد الرزاق: المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (نيباد) بين النظرية والتطبيق، الهيئة المصرية للكتاب مصر، ٢٠٠٦.

- عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، لبنان، بدون سنة النشر.

- عبد الستار عبد الحميد، التكامل الإقليمي العربي وتطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية، دار النهضة العربية بالقاهرة، ٢٠٠٥.

- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.

- عصام خوري، عدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الخامسة، ٢٠٠١.

- محمد شفيق عبد الفتاح، أثر السوق الأوربية المشتركة على اقتصاديات مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب مصر ١٩٧٤.

- محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٤.

- محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ١٩٩٨.

ثانيا- الأطروحات والمذكرات

-عيبوط محند وعلي: الحماية القانونية للاستثمارات الاجنبية في الجزائر، رسالة لنيل درجة دكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق، الجزائر ٢٠٠٦.

-أنور الدين لوكران، الشراكة الأورو متوسطية بعد ١٠سنوات، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام جامعة محمد الخامس، المغرب سنة ٢٠٠٦.

-ابراهيم مصطفى احمد معمر، الآثار الاقتصادية لتطبيق برنامج الخصخصة في تونس، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الاقتصادية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.

- بسام أحمد، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق المستقبل، رسالة لنيل درجة دبلوم في القانون العام، جامعة دمشق سنة ٢٠٠٣.

ثالثا- المجلات والملتقيات

- العربي مفضال، مداخلة في ندوة المغرب العربي والنظام الدولي الجديد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣، فبراير ١٩٩٣.

- ميلاد مفتاح الحاركي، الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن الحادي والعشرين، مجلة المستقبل العربي، العدد١٨٧ سبتمبر ١٩٩٤.

-محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي بين عقدين، مجلة المستقبل العربي، السنة الثالثة عشر، العدد ١٣٧، يوليو ١٩٩٦.

- عبد العزيز شرابي: فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ضل التحولات العالمية الراهنة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٠، سنة ١٩٩٨.

- أحمد محيو، اتحاد المغرب العربي، دول تبحث عن تعاون، مجلة إدارة، مجلد ٠٩، عدد ٠١، الجزائر، سنة ١٩٩٩.

- الهادي بكوش، اتحاد المغرب العربي الصعوبات والآمال، مجلة دراسات دولية، تونس، عدد ٧٢، سنة ١٩٩٩.

- خليفة شاطر، عودة اتحاد المغرب العربي، مجلة دراسات دولية، العدد ٧٢، تونس، سنة ١٩٩٩.

-إسماعيل شعيبان، محتوى الشراكة الأورو عربية، تحليل اتفاقيات تونس و المغرب وآفاق الشراكة الأورو جزائرية، ملف الملتقى المؤرخ في ٠٦ جوان ٢٠٠١،.

- أحمد فراس العوران، الشراكة الأورو جزائرية المتوسطية من خلال اتفاقية الشراكة الاوروبية الأردنية، مجلة جامعة دمشق المجلد الثامن عشرن العدد الأول ٢٠٠٢.

- زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول ٢٠٠٥.

- محمود عباس محرزي: التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منظمة المغرب العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ٠٢، ماي ٢٠٠٥.

- كريمة .ب، ورشيد لمواري، أفاق واعدة للتعاون الجزائري الأوربي، مجلة مجلس الأمة، العدد ٢٤/ جانفي/ فيفري ٢٠٠٦.

-أمل يوسفي، إمكانية التكامل الاقتصادي على ضوء تجربة السوق الأوربية المشتركة مجلة دراسات اقتصادية العدد ٩ جويلية ٢٠٠٧.

- مدحت العراقي، السوق العربية المشتركة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٩، جويلية الجزائر ٢٠٠٧.

- محمد شكري، تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، ٧ – ٨ نوفمبر، الدوحة، ٢٠٠٧.

- عمورة جمال، مضمون اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوربي بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية الإلكترونية الموقع:www.ulum.net

- فطيمة حفيظ، واقع الاستثمار الاجنبي في دول المغرب العربي في ضل المتغيرات العالمية عن الموقع الالكتروني لمجلة العلوم الإنسانية:www.ulum.net

رابعا- النصوص القانونية

-مرسوم رئاسي رقم ٠٥-١٥٩المؤرخ في ٢٧أفريل ٢٠٠٥ يتضمن التصديق على الاتفاق الأوربي المتوسطي لتأسيس شراكة بين ج.ج والاتحاد الأوربي ج.ر عدد ٣١ ، الصادر في أكتوبر ٢٠٠٥.

-مرسوم رئاسي رقم ٩٠-٤٢٠ مؤرخ في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠، يتضمن المصادقة على الاتفاقية الخاصة بتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول اتحاد المغرب العربي الموقعة في الجزائر ج، ر عدد ٠٦، ١٩٩٠.

- مرسوم رئاسي رقم ٥٤ – ٨٩ مؤرخ في ١٩٨٩، المتضمن المصادقة على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي الموقعة في مراكش في ٠٧ فبراير سنة ١٩٨٩، ج، ر، عدد ١٨ الصادر سنة ١٩٨٩.

خامسا- المواقع الإلكترونية

-نص الاتفاقية الأوربية المغربية من الموقع الالكتروني: www.maroc.ma

- مصطفى التحضيتي، الشراكة الأورو متوسطية، المغرب، الجزائر، تونس، نموذجا عن الموقع الالكتروني:www.ulum.net

-إدريس ولد قابلية: المسار المغاربي ينتظر التفعيل عن الموقع الإلكتروني:
htpp ://www.hewar.org/detd

- www.ahewar.org/debal/show.ar.asp

بالغة الفرنسية

Les Ouvrages :

١-Livres

- BELMEKADEM M.CT W. Halim et SARIZ, Les déterminants de l'investissement direct étranger : étude théorique et analyse empririque , mémoire présenté en vrie de l'obtention du diplôme de magistère en science de gestion Ecole supérieure de commerce d'Alger .٢٠٠٣.

--BERKENNIGHE Othman, la coopération entre l'union européenne et l'Algérie, l'accord d'association O.P.U ٢٠٠٦.

- David Newsoh : Les Americana et Maghreb " Lmalif" .N° ٤٧.Avril.١٩٧١.

٢-Theses

*- Sofiane Toumi, déterminants et facteurs d'attractivité des investissements directs étrangers étude appliquée a la Tunisie, thèse pour le doctorats sciences économiques, université paris II, ٢٠٠٦.

٣-Articles

- CHIKH Belgacem Khalifa: l'accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne et ses conséquences sur son adhésion a l'OMC, REVUE Algérienne – N° ٠٣, ٢٠٠٧.

٤-Semineres

- CHERIKHAKID ANNOUAR Et M SADIDI TARIK, partenariat EURO Méditerranéen et développement de le PME-PMI en Algérie,. Un colloque international université farhat ABBAS .

- Kheladi Mokhtar Et Boughi De Rachid, Les accords d'association ALGERIE-EU: une synthèse : un colloque international sur le thème « Les Effets Et l'impact De La Convention De Partenariat Sur L'économie Algérienne » du ١٣ et ١٤ nov ٢٠٠٦ ; Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, université Farhet ABBAS, Sétif.

.